محاضرات المنهجية " إعداد مذكرة الماستر" تقديم الدكتورة : حوالف حليمة

البحث العلمي – مذكرة التخرج – مفهوم البحث القانوني [1]؛ اهميتها، مجاله، أهدافه، وأنواعه.

المبحث الأول : تعريف البحث القانوني

التعريف الأول : تعريف البحث : البحث لغة التنقيب والتفتيش والاستقصاء ،والتتبع والتحري . فهو طلب لشيء مجهول.

التعريف الثاني : والبحث اصطلاحا :هو عملية علمية لجمع المعلومات والحقائق وفق منهج علمي ، بغية الوصول الى حلول او قواعد او نظريات.

التعريف الثالث : فالبحث العلمي هو عملية استقصاء شامل دقيق ومنظم يهدف إلى اكتشاف حقائق وقواعد أو إضافة معارف ومعلومات يمكن التحقق منها مستقبلا عن طريق الاختبار العلمي.

اذن فالبحث القانوني هو:

بحث علمي منظم متخصص في دراسة المشكلات القانونية الفردية والجماعية النابعة من المجتمع، ودراسة القوانين والتشريعات والنظم والدساتير التي هي جزء من مجالات التطور الإنساني المشترك في الحياة الإنسانية الفردية والجماعية ، و العمل على تطويرها، والسعي لإيجاد الحلول المناسبة للمشكلات القانونية ، من خلال سن القوانين والانظمة او تعديلها او تغييرها او في كيفية تطبيقها بالصورة المثلى.

شرح التعريف : فالبحث القانوني دراسة علمية ذات صبغة قانونية في منهجها وأسلوبها وأهدافها ، ميدانها النظم والقوانين والتشريعات والمشكلات النابعة عنها نظريا أو عمليا، يقوم الباحث القانوني كالفقيه والقاضي والمحامي من خلالها يستقصي جميع المعلومات والبيانات القانونية ويقوم بتحليلها وتفسيرها ومناقشتها ونقدها ، بغرض ايجاد حلول قانونية ، او تقديم معارف جديدة.

المبحث الثاني : أهمية المنهج في البحث القانوني

إن البحث العلمي في مجال العلوم القانونية يحتل أهمية بالغة ، حيث أن تحقيق العدالة التي ينشدها المجتمع ، وأهل القانون لا يمكن تحقيقها إلا بالوصول إلى الحقيقة التي هي جوهر العدالة. ولا سبيل للوصول إلى الحقيقة إلا عن طريق البحث العلمي النزيه والموضوعي الذي عن طريقه يمكن الكشف عن حقيقة الأسباب الكامنة وراء المشكلات والقضايا القانونية ، فيسهل حينئذ على كل من الباحث والقاضي والمحامي والطالب التوصل إلى الحل القانوني المناسب لها.

[1] تعريف القانون : أصل كلمة قانون كلمة يونانية .« KANUN » والمقصود بها باليونانية العصا المستقيمة أو الشيء المستقيم ،وأستعمل اليونانيون هذا التعبير للتدليل على النظام والتشريع.

والقانون بالمعنى العام :" مجموعة القواعد العامة المجردة المنظمة لسلوك وعلاقات الأشخاص في المجتمع على وجه ملزم وتقترن بجزاء مادي يكفل احترامها .

ويمكن لنا عن طريق البحث العلمي في ميدان القانون إعداد الدراسات العلمية لبحث المشكلات القانونية الموجودة من قبل وفهمها على نحو سليم ،كما يسمح لنا بفهم الحاضر واستشراف المستقبل ، وكذا دراسة القضايا والظواهر التي تبرز حديثاً في المجتمع الإنساني ، والسعي لإيجاد أنجع الحلول القانونية لها التي تراعي المقاصد العامة.

إن دراسة منهجية البحث العلمي في مجال العلوم القانونية ركيزة أساسية لطلبة التدرج وما بعد التدرج ، ولا يمكن الاستغناء عنها في أية مرحلة من مراحل البحث العلمي النظري أو التطبيقي. وإن تجنب إصدار أية أحكام تعسفية من طرف الباحث أو وقوعه في السذاجة العلمية يرتكز على مدى امتلاكه وتحكمه في المنهجية العلمية ، وأساليب البحث وتقنياته.

المبحث الثالث : مجال البحث القانوني

للقانون في حياتنا البشرية أهمية بالغة فهو ينظم العلاقات ويضبطها ، ويحدد واجبات الأشخاص وحقوقهم ، كما ينظم العلاقات بين الجماعات والدول ويحدد الالتزامات والحقوق بينها واجبات الدول ،كما يمنع الجريمة ويحد من السلوكيات الاجتماعية الغير مسؤولة بكافة أشكالها، لذا فدراسة العلوم القانونية والبحث العلمي فيها يكتسي اهمية بالغة، ويتم البحث في المجال القانوني غالبا من ثلاث جوانب أساسية ،هي :

1. **المشرع** : والذي يكون مسؤولاً عن سن القوانين والتشريعات ، و عمله يحدد مدى أهمية و موثوقية هذه القوانين والتشريعات ، ومن مهامه أيضا سن القوانين المفسرة ، فالحياة الإنسانية تتغير بشكل مستمر ،فإن الإنسان بحاجة دائمة إلى البحث عن قوانين جديدة ، و إبرام التشريعات و الدساتير المستجدة على حسب الوقائع والاحداث الطارئة ،وهنا يأتي دور المشرع بالبحث عن صيغ قوانين و تشريعات مناسبة للقضايا والاوضاع المستجدة التي لا تملك قانون خاص بها ، و مثاله مجال العلوم الالكترونية ومجال المستجدات الطبية ، القوانين المتعلقة بالنظم الإلكترونية الحديثة ، و الجرائم الإلكترونية الحديثة التي لم تكن موجودة سابقاً ، البصمة الوراثية ، نقل الاعضاء ..الخ.
2. **الفقهاء** : ويتجلى عملهم في التعبير عن القوانين و التشريعات من وجهة نظرهم بالتحليل والتعليق والشرح والنقد والاقتراح، والبحث عن مدى ترابط و توافق هذه القوانين و التشريعات مع الاهداف التي وضعت من اجلها. والعمل على مقارنة القوانين والدساتير والتشريعات الوطنية مع الدول الأخرى الأكثر تطوراً في مجال القانون ، أو مقارنتها مع المواثيق الدولية القانونية ، والعمل على إيجاد أفضل القوانين و الدساتير ، فدورهم واسع ومن تجلياته يتجلى إعطاء شروحات كافية ووافية للمواد والنصوص القانونية والتشريعات و تفرعاتها.
3. **القضاة** : وهم الجهة الرسمية المختصة المخولة بتطبيق القانون على الوقائع والقضايا والبت فيها واصدار الاحكام ، ومن الامور التي تقتضيها مهامهم تفسير القانون في بعض الحالات وفق المبادئ العامة التي تحكم المسالة. ويعد مجال القضاء من أحدى مجالات الابحاث والدراسات القانونية ذات الأهمية الكبيرة في البحث العلمي و تكمن أهمية هذه الأبحاث العلمية بشكل عام في الربط بين التشريعات وواقع المجتمعات ، والنظر في مدى التوافق بين تلك القوانين وما شرعت لأجله من مقاصد وغايات.

رابعا : أهداف البحث القانوني

هناك العديد من الأهداف التي تحاول الأبحاث القانونية الوصول اليها ومن أهمها:

1. العمل على ايجاد الحلول القانونية المناسبة لمشكلة أو ظاهرة قانونية معينة ، من خلال سن القوانين والانظمة ووضع الاليات والاجراءات المناسبة ، لمعالجة ظاهرة او مكافحة جريمة ..الخ.

ومثاله ظاهرة الجرائم الالكترونية المستحدثة فالمجتمعات في تغير وتطور مستمر، وهذا التطور يحتاج الى سن قوانين تلازم هذه التطورات ، وتعالج الاوضاع المستجدة.

2. محاولة تعديل القوانين أو الغائها وطرح البدائل ، وتطوير الانظمة القانونية وتحسينها ، بغية الوصول الى الصورة المثلى من خلال الدراسات القانونية المقارنة.

3. من أهداف البحث القانوني العمل الى تغطية الثغرات التي قد تظهر في التشريعات القانونية الحديثة خصوصا بعد عملية التطبيق على الواقع ، وهذه الدراسات تساعد على مواكبة القوانين للتغيرات الحاصلة في الواقع لتكون محققة لاغراضها.

4. محاولة الوصول الى حقائق أو معلومات أو علاقات جديدة خصوصا في الدراسات القانونية النظرية ، من اجل تحسين القوانين ، ومعالجة الاوضاع القائمة او التي يمكن توقعها مستقبلا.

5. السعي لاكتساب المعرفة العلمية العميقة في مجال الدراسات القانونية من اجل الفهم السليم والتطبيق الحسن للقوانين والانظمة في مجال القضاء والتشريع.

6. نقد القوانين والتشريعات والنظم وبيان العلاقات القائمة بينها ، ومحاولة بيان مواطن الخلل فيها من اجل الاصلاح.

خامسا : أنواع البحوث القانونية

هناك عدة تقسيمات للبحوث القانونية ، فيصنفها البعض تصنيفا ثلاثيا وهو البحث العقائدي والبحث نحو الاصلاح والبحث النظري، وتقسم باعتبار المنهج المستخدم الى:

1. **بحث قانوني مقارن** : وفيه يقوم الباحث بوضع مقارنات بين أنظمة قانونية مختلفة سواء إقليمية وطنية محلية مع أنظمة قانونية دولية وعالمية لبلدان مختلفة، بغرض معرفة اوجه التشابه والاختلاف. بهدف تحسين القوانين والاستفادة من مزايا ومحاسن التشريعات والنظم الاخرى.

فالمنهج المقارن لا يصح اطلاقه على أي بحث الا عند موازنة النظام القانوني الوطني بأنظمة قانونية لدولة أجنبية ، وعادة تكون المقارنة رأسية لتكون ذات قيمة علمية.

2. **بحث قانوني غير مقارن** : وفيه يبين الباحث موقف التشريعات الوطنية وآراء المشرع الوطني في مسألة معينة موضوع البحث، ويقوم الباحث بعملية تحليلية للآراء القانونية والآراء الفقهية ومواقف القانونيين وأحكام القضاء.

ويمكننا تقسيم البحوث القانونية بحسب المنظور الداخلي والخارجي إلى نوعين ،هما:

كما يمكن تقسيم البحث القانوني حسب المنظور الداخلي:

يتعلق هذا البحث بالإطار القانوني القائم على ارض الواقع ، والنظام القانوني وقوانينه وعملياته والإجراءات التي يمشي عليها . فتعتبر الأبحاث القانونية التي يجريها المحامون والعاملون بالسلك القانوني لعملائهم أبحاث ذات منظور داخلي بحيث يدرس الباحث القانون بإطاره العام ويتناول جميع حيثياته واجراءاته.

ونتائج هذه الأبحاث تستخدم في التطبيق العملي، حيث يبحث المحامون وفقا للمنظور الداخلي في قضايا لعملائهم من أجل توجيه حكم القاضي لصالح العميل، فالغرض الرئيسي من البحث القانوني وفقاً للمنظور الداخلي هو الاكتشاف للقواعد والمبادئ القانونية التي يمكن استخدامها للتعديل في قرار القاضي بقصد الوصول الى النتيجة المرجوة. و تظهر نتائج هذا البحث القانوني في المذكرات المكتوبة التي يقدمها المحامون للقضاة.

وهناك نوع آخر من أنواع البحوث القانونية من المنظور الداخلي هو البحث والتحليل النظري حول طبيعة ووضع القانون ، ويسمى "بالفقه القانوني" يتم العمل عليه لوصف المبادئ والتفسيرات القانونية.

و البحث القانوني حسب المنظور الخارجي:

هذا البحث في فلسفة القانون بصفة عامة ، وعلاقته بالمجتمع ، وبالعلوم الاخرى ، فلا يتوقف النظر في هذا النوع عند حدود المنظور الداخلي و حتمية الأنظمة والقوانين القائمة، بل يسعى للحصول على المعرفة القانونية المطلقة ، فهو يمثل نقد جوهري في الفلسفة القانونية المتبعة ، وغرضه تعديل الأنظمة والقوانين المسلم بها من اجل تحسينها وزيادة فعاليتها بطرق منهجية علمية ، فهذا النوع من البحوث هدفه الإصلاح لما هو كائن من قوانين، والسعي لايجاد قوانين جديدة.

ويتم ذلك بفهم العلاقات بين القانون والمجتمع من أجل توليد أفكار جديدة يمكن أن يخدم بها القانون بشكل أفضل ،ويطلق على هذا النوع من الأبحاث مصطلح "البحث متعدد التخصصات "حيث يعتمد هذا البحث إضافة للنظم القضائية القانونية على مفاهيم علمية من مجالات أخرى كالاقتصاد وعلم الاجتماع وعلم النفس وغيرها .ويتبنى هذا النوع من البحث الأكاديميون مثل خبراء القانون ، وأساتذة القانون والمشتغلين في ميدان الدراسات القانونية عموما .

خصائص البحث العلمي

يتمثل البحث العلمي في مجموعة الأفعال الهادفة إلى إنتاج فكري، أو تطوير مجال معين، قد يكون في مجال الطب، آليات العلاج، والدواء، أو في الصّناعة والفلاحة، أو في مجال التكنولوجيات واليات الاتصال، أو في المجال الاجتماعي والإنساني، ...إلخ، فالبحث العلمي لا يعرف حدودا، باستثناء تلك المتعلقة بالأخلاقيات L'éthique.

يصح البحث العلمي في كال المجالات الإجتماعي، العلمي، الإقتصادي، السياسي والقانوني ...الخ، إذ يسمح بالتصدي لوضعيات أو أزمات واقعة (جائحة) أو محتملة الوقوع في المستقبل (كوارث طبيعية بفعل الاحتباس الحراري المناخي)، رغم اختلاف مجالات البحث العلمي، إلاّ أنّه يتسم بخصائص ومميزات جوهرية مشتركة، نذكر أهم المميزات العالمية Les caractéristiques universelles للبحث العلمي، على غرار "المرونة الفكرية" والتي تتمثل في تقبل رأي الآخر/ المخالف، الأمانة العلمية والتي نقصد بها ضرورة انساب المعلومة الى صاحبها، عن طريق التهميش والإشارة إلى مصدر ها، وأخيرا الصّبر على المتاعب لمشقة وتكلفة عملية البحث العلمي.[2]

يتسم البحث العلمي بخصائص أخرى هامة، والمتمثلة فيما يلي:

الموضوعية

تنفيذ خطوات البحث العلمي دون تحيّز، او ذاتية، عدم تشخيص للأمور أو للظواهر.

ترك جانبا المشاعر والآراء الشّخصية حتى لا نؤثر على النتائج.

البحث العلمي موجه للجمهور بالتالي يجب أن يكون التعبير واضح، دقيق، يعكس لحقائق.

الهدف

أي البحث العلمي إلا وله هادف، مبني على إشكالية معينة، يجاب عليها في الخاتمة بعد تحليل وتركيب في إطار الخطة

[2] بوحوث، ديوان الم البحوث، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2018.
فاضلي إدر
مراح علي، منهجية التفكير القانوني نظريا وعمليا، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

الإختبارية والدقة

قابلية الموضوع للفحص والإختبار، ما يصح على العلوم التجريبية وليس الإجتماعية.

كما يجب جمع المادة العلمية وتبيان مصدرها للأمانة الأدبية والفكرية

إمكانية تكرار النتائج

إمكانية الحصول على نفس النتائج، في دراسة نفس الظاهرة، بنفس المنهج العلمي،وفي نفس الظروف والشروط

التبسيط،الاختصاروالتنظيم

التبسيط في المعالجة

التّسلسل المنطقي في تسلسل الأفكار والفقرات

تجنب العبارات المنقولة حرفيا والمعقدة الغامضة

اتباع خطوات للوصول الى نتائج، والتلخيص

التحليل ومواصلة الأبحاث

إن دراسة الظواهر الإجتماعية، السّياسية، الإقتصادية، العلاقات، والعوامل المؤثّرة في ما ورد ذكره، يجعلنا نفهم ونستوعب الأمور بشكل أفضل، ولكن إستمرارية الأبحاث، يجعل العلوم تتطوّر، ما يؤثر إيجابا على التنمية الإقتصادية، العلمية، التكنولوجية،الصّحية، ....الخ.

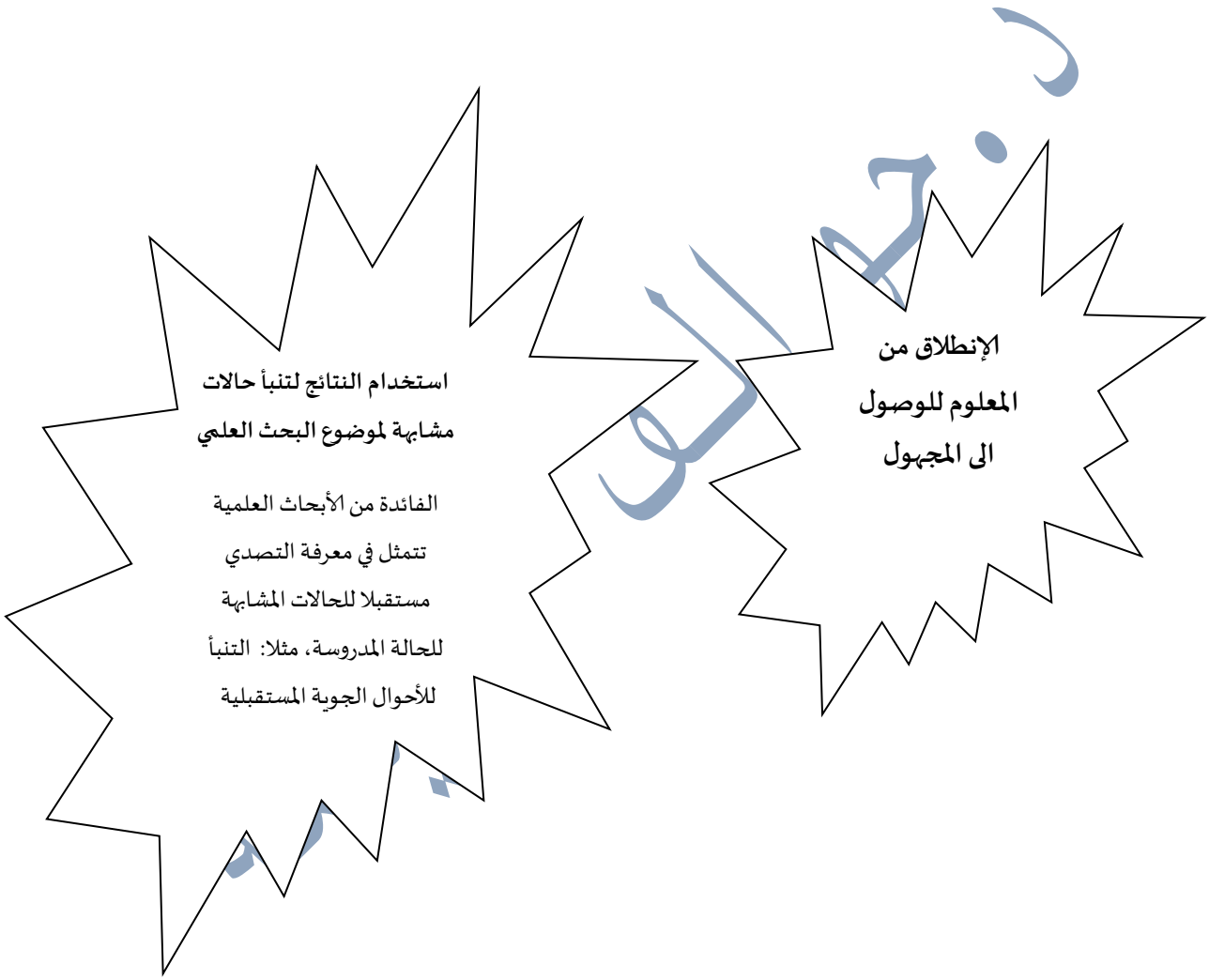

مراحل إعداد البحث العلمي

يعتبر البحث العلمي مشروع أكاديمي، يهدف إلى التوصل إلى نتائج أو حلول لإشكالية او ظاهرة محددة، وفق اتباع منهجية معينة، باحترام العناصر والخصائص التي سبق لنا التطرق اليها من موضوعية، تبسيط، تنظيم، دقة وتحليل، هدف،...الخ.

يهم دراستنا التعرف على مختلف الخطوات التي على الباحث السير عليها للتوفيق في إعداد المذكرة، نتناول للمراحل الأولية لإعداد البحث العلمي (المبحث الأول)، ثم إلى طريقة تحريره (المبحث الثاني).

المبحث الأول: المراحل الأولية لإعداد البحث العلمي

يخطو الباحث في إعداده لأي عمل علمي بمراحل متعددة، نتطرق أولا للمحطات الأولية والمتمثلة في البحث عن الموضوع (المطلب 1)، وكيفية جمع المادة العلمية التي تسمح للباحث بالتطرق إلى الجانب الموضوعي (المطلب 2).

المطلب 1: البحث عن الموضوع واختيار المؤطر

إن البحث عن موضوع مذكرة ليس بالأمر الهين بالنسبة للباحث، وفي هذا السياق تجدر بنا الإشارة إلى ضرورة التمييز بين الموضوع La thématique والعنوان L'intitulé.

"ف**الموضوع**" قد يكون عاما، شاملا، واسعا، مثال: "الصفقة العمومية"، "الضرائب المباشرة""، وقد يكون موضوعا خاصا بنقطة قانونية محددة، حيث يتقيد الباحث في التعرض إليها بصفة دقيقة، مثال: "الضريبة على الدخل".

بينما "**العنوان**"، يجب أن يكون معبرا عن جانب من الجوانب القانونية للموضوع، يشتمل على الإطار القانوني والإطار الجغرافي، وإلا كان العنوان ناقصا أو غامضا، مثال ذلك: تنفيذ الصفقة العمومية على ضوء المرسوم الرئاسي 15-247. النظام القانوني لسلطات الضبط الاقتصادي في ظل التعديل.....

كما أن على الباحث الاستعانة بأستاذ مؤطر، او حتى مؤطر مساعد، يرشده طيلة فترة إعداد البحث العلمي، من خلال إصداره لنصائح علمية ومنهجية تنير الباحث في تطرقه للموضوع من الناحية الشكلية والموضوعية.

بعد تحديد لموضوع وعنوان المذكرة، تأتي مرحلة جمع المادة العلمية (المطلب 2).

المطلب 2: البحث عن المادة العلمية ومحاولة الاتصال بالجانب الميداني

يقصد بجمع الباحث للمادة العلمية بحصوله واطلاعه على **المصادر التشريعية، الفقهية والقضائية**، المتصلة بموضوع البحث، يعثر الباحث على القوانين في الجرائد الرسمية والتقنينات المختلفة والبوابات الالكترونية، المؤلفات العامة والمتخصصة Les ouvrages généraux et spéciaux،

المذكرات والأطروحات المتواجدة على مستوى المكتبات، الاجتهاد القضائي في المجلات القضائية والمواقع الالكترونية المخصصة لها، المقالات العلمية في المجلات العلمية المختلفة، المصنفة والغير المصنفة، يعثر عليها الباحث في المكتبات والمواقع الالكترونية.

يكون البحث عن طريق إدخال كلمات مفتاحية، تساعد على العثور على معلومات تفيد موضوع المذكرة.

في نفس الأوان، يدرج الباحث لقائمة المصادر والمراجع في آخر صفحة للمذكرة، حيث يدرج فيها تدريجيا كل النصوص القانونية والمؤلفات التي اعتمد عليها، وتكون مرتبة كالتالي:

بالنسبة للنصوص القانونية: ترتب من حيث القوة الإلزامية اولا (الامر، القانون، المرسوم الرئاسي، المرسوم التنفيذي، القرار الوزاري، التعليمات)، ثم من حيث الترتيب الزمني ثانيا.

بالنسبة للمؤلفات، تصنف الى عامة ومتخصصة، ثم كل منها، يرتب ألقاب المؤلفين ترتيبا أبجديا.

تجدر بنا الإشارة إلى أن هذه القائمة هي غير نهائية، لكونها قابلة للتعديل والإضافة طيلة إعداد البحث العلمي.

قد يتصل موضوع المذكرة بالجانب الميداني، حيث على الباحث المبادرة بطلب معلومات، استفسارات، وثائق (محاضر، عرائض، إحصاءات، تعليمات، جداول، ...)، تدرج ضمن ملاحق المذكرة Les annexes، الهدف منها إثراء المذكرة من حيث الجانب التطبيقي لموضوع المتناول.

بعد تحديد عنوان للموضوع المتناول، وجمع المادة العلمية المتعلقة به وقراءتها، يخوض الباحث في مرحلة جديدة نتعرض إليها في المبحث الموالي.

المبحث 2: الجانب الموضوعي للبحث العلمي

على الباحث العلمي قراءه المادة العلمية التي تحصّل عليها، بتمعن وتفحص للمفردات والعبارات المتعلقة بموضوع المذكرة، بالتسطير تحت أهم ما يفيد بحثه، مع ضرورة الاحتفاظ بالهوامش حفاظا على الأمانة العلمية.

تسمح القراءة بالإلمام بشكل شامل لموضوع المذكرة وتكوّن في ذهن الباحث تصور يتضح شيئا فشيء، يتوصل الباحث لإعداد الإشكالية القانونية وخطة بحث، يسير عليها ليتوصل إلى نتائج تدرج في الخاتمة.

المطلب 1: تحديد الإشكالية والخطة

يبدأ الباحث في التفكير في الإشكالية قبل الخطة، حيث تعتبر هذه الأخيرة مجرد تحليلا للإشكالية، يجب ان تكون الاشكالية في شكل تساؤل مباشر أو غير مباشر، أساسي او متفرع، متصل بواقع المجتمع

والدولة، تتناول لعائق يعرقل التنمية الاقتصادية، الاجتماعية وحتى السياسية اوالإدارية، كما يجب ان يحدد للإطار الجغرافي للموضوع (وطني/ دولي).

تحدد في الإشكالية الجوانب الجوهرية للبحث موضوع المذكرة، كما لا يمكن التوصل إلى استخراجها إلا بعد قراءة كل المادة العلمية المتحصل إليها، كلما كانت المعلومات غزيرة، كلما تمكّن الباحث من إعداد الاشكالية والخطة، والعكس صحيح، يقال أن الإشكالية تستخلص من الهدف من دراسة موضوع البحث.

بعد إعداد الإشكالية، على الباحث القيام بانجاز خطة علمية مطابقة للمنهجية العلمية، تكون لزوما مزدوجة، ثنائية ومتوازنة، تشتمل على فصلين، كل فصل يتفرع الى مبحثين، كل مبحث الى مطلبين، كل مطلب الى فرعين، كل فرع الى أولا وثانيا بالأحرف، يتفرع أولا الى أ، ب،ج،د، ويتفرع أ الى 1،2،3،4، ويتفرع 1 الى مطة.

للاشارة يوجد عدة انواع من الخطط العلمية، من بينها الخطة الزمنية Le plan chronologique والخطة الموضوعية Le plan thématique والخطة المازجة بينهما معا Le plan thematico- chronologique، يحتوي كل جزء من الخطة على عنوان، دال وواضح على نقطة قانونية معينة ومحددة، اما على علاقة او على مقارنة، كما تجدر الإشارة إلى أن عناوين البحث العلمي لا تنقط ولا تسطر.

المطلب 2: تحرير المذكرة

يقصد بتحرير المذكرة، مباشرة الباحث في عملية تدوين أو كتابة تحليله للمادة العلمية، تبعا للخطة التي قام بإعدادها، مشيرا إلى المصدر في الهوامش في كل صفحة، متجنبا الاقتباس الحرفي، يكون التحرير وفق خط محدد بالنسبة للعناوين والمتن.

يشتمل التحرير تحليل الباحث للمادة العلمية، أي للإطار القانوني، موقف الفقه والقضاء في مختلف النقاط القانونية المتطرق اليها.

بعد الانتهاء من تحرير الفصلين، يباشر الطالب في اعداد المقدمة والخاتمة، مع ضرورة احترام العناصر الواجب توفرها.

تشتمل المقدمة على مفهوم عام للموضوع والمصطلحات الأساسية، تحديد الاطار القانوني اي النص من الجريدة الرسمية وكذا النصوص التمهيدية واللاحقة به، موقع المادة من القانون، مثال: عنوان الكتاب

في التقنين، الباب، القسم)، عدد فقراتها، هل تحتوي على مبدأ، استثناء وإجراءات، التطور التاريخي للنص (تعديلات، الغاء، ان كان اختلاف بين النص الأصلي بالفرنسية والترجمة الى العربية)، سياق صدوره (سياسيا، اقتصاديا، اجتماعيا،) أهمية الموضوع، الإشكالية وتقديم لفصلي الخطة، **لا** تشتمل المقدمة على عناوين، وانما يجب أن يتم تحرير عناصر المقدمة في شكل فقرات متباينة،

تشتمل الخاتمة على نتائج واستخلاصات قانونية توصل اليها الباحث من تحليله لموضوع البحث، والتوصيات التي من شانها تطوير النصوص القانونية.

يخلص الباحث في نهاية المطاف الى ضبط قائمة المراجع والمصادر والتي سوف نتعرض لاحقا الى المنهجية العلمية المتعلقة بانجازها.

قواعد إنجاز البحث العلمي

يعد البحث العلمي وفقا منهجية قانونية محددة، ما يجعله مقبولا ومتوازنا من حيث الشّكل، والمضمون، كما على الباحث العمل على اكتساب بعض القدرات التي تسمح له بدراسة الموضوع بصورة حيادية، موضوعية، القدرة على الملاحظة، التحليل والتركيب وفقا للمبادئ القانونية والنظريات وحتى الاجتهادات القضائية، دون إظهار معتقداته، ميولاته، أو العراقيل الشّخصية والمادية التي اعترضت مسار البحث.
قسّمنا هذه القواعد إلى أربعة مراحل أساسية، تتمثل في جمع المادة العلمية أولا، احترام الشّكليات ثانيا، الالتزام بشروط الكتابة ونتعرف في الأخير على مكملات متن البحث.

I. مرحلة 01: جمع المادّة العلمية

جمع المادة العلمية	التدوين
1. يتم الحصول على المادة العلمية في شكل 03 مجموعات يصنّفها الطالب كما يلي (قانون، فقه، قضاء)، من المصادر التّشريعية، المؤلّفات العامّة والمتخصّصة من المكتبات الوطنية والأجنبية، من المواقع الإلكترونية، المقالات العلمية في المجلات العلمية، المقالات الصحفية، الإجتهاد القضائي،....إلخ.	1. ترتيب الأفكار وفقا للخطة 2. **طريقة البطاقات** – تكوين بطاقة خاصة بكل مبحث / مطلب – قد تكون البطاقات بلونين مختلفين، لون لكل ما يتعلق بالفصل الأول ولون بالنسبة للفصل الثاني. – قد تكون بطاقات خاصّة بكل كاتب /مرجع

2. البحث عن المراجع الحديثة. 3. قائمة المراجع غير نهائية، حيث يستمر البحث رغم التقدم في البحث. 4. قراءة أولية 5. تسجيل في مسودة كل التساؤلات التي تعبر ذهن الباحث، لبلورة ا إشكالية فيما بعد.	**3. طريقة الملفّات** – ملف خاص بالفصل الأول وملف ثاني للفصل الثاني. – في كل ملف، يمكن تخصيص ملف للمبحث الأول، والمبحث الثاني. – هذه الطريقة تسمح بترتيب الأوراق بسهولة وسرعة. – تجنب ترجمة المصطلحات القانونية لعدم السقوط في الأخطاء.

II. المرحلة 02: الشّكليات Les formalités

المقدمة	الفصل التمهيدي	المقدمات الجزئية	العناوين	الهوامش	الخاتمة
تتكون المقدمة من عناصر: – تحديد المفهوم +المصطلحات القانونية – الإطار القانوني – نبذة تاريخية – أهمية الموضوع – الإشكالية – الخطة – هي آخر ما	قد يحتوي البحث العلمي على فصل تمهيدي واحد ووحيد. فهو ليس مقدمة وليس فصلا. وهو إختياري، حيث يدرج فيه الباحث معلومات تتعلق بالموضوع	يجب أن يشتمل كل عنوان (مبحث، مطلب، فرع، الخ) على تمهيد وخاتمة جزئية، تسمح بالربّط بين العناوين.	**عناوين المباحث** تكون مصاغة في شكل يبرز مقارنة أو علاقة. **على عكس عناوين المطالب والفروع** ، يجب أن تدلّ على مفهوم واحد فقط.	ذكر مصدر المعلومات ويشار اليها في أسفل الورقة، لذا تسمى بالهامش.	إجابة عن الإشكالية القانونية/ إستنتاج/ تقييم لمؤسّسة قانونية/ تقديم إقتراحات بنّاءة. موقف الباحث مؤسّس على حجج

د. حوالف حليمة

يكتبه الطالب، أي بعد إنتهاءه من الفصلين.	بصفة غير مباشرة.		لا تنتهي العناوين بنقطتين لا يسطّر تحت العناوين		وأدلة علمية. ليست ملخّصا وغير مطوّلة.

ملاحظة بشأن الهوامش

الهوامش[3]	طريقة التدوين
الكتاب /مؤلف/ مرجع	اسم الكاتب اللقب والاسم، عنوان الكتاب كاملا، الطبعة، عدد الاجزاء، دار النشر، مكان النشر، تاريخ النشر، ص.
حالة تعدد المؤلفين	حالة مشاركتهم كلهم في الكتاب: اقل من 03: ذكر اسماءهم كلهم. اكثر من 03: يذكر لقب وأسم أوّلهم متبوع بلفظ 'آخرون".
المرجع المتكرر	إذا تكرر المرجع مباشرة بعد المرجع المكتوب هامشه كاملا: نكتب مباشرة المرجع السابق،ص. op-cit اذا تكرر المرجع ويفصل بينه وبين الهامش الاول المكتوب كاملا، هامشا آخر: نكتب لقب وإسم الكاتب، المرجع السابق، ص. .Prec
التعليق على قرار قضائي	المجلة الجزائرية////، عدد//، سنة//، ص.///، حكم صادر بتاريخ////.
المقال العلمي	مؤلف المقال، عنوان المقال، اسم الدورية، رقم المجلد، العدد، السنة، رقم ص،
النص التشريعي	نوع التشريع، رقمه (السنة- الرقم)، موضوعه، تاريخ الصدور، عدد الج. تاريخها، صفحتها في الجريدة الرسمية.
حكم قضائي	نوع المحكمة، مكان تواجد المحكمة، نوع الاختصاص، تاريخ الجلسة، اسم النشرة/الدورية، عددها، تاريخ وسنة النشر، رقم ص.
وثيقة صادرة عن جهاز/	اسم الهيئة، إسم الوثيقة، عنوانها، مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر، اسم

[3] علي مراح، منهجية التفكير القانوني نظريا وعمليا، ط. 04، د.م.ج، الجزائر، 2010، ص.114 وما يليها.

منظمة عالمية/ مؤتمر	المطبوعة، ص التي وردت فيها الوثيقة.
الاحالة في نفس البحث (مذكرتك)	انظر فيما سبق ص//. انظر فيما ياتي ص// انظر الملحق رقم 02 ص///
هوامش الشرح- التعليق- الترجمة	يجوز للباحث شرح- التعليق- ادراج مصطلح مترجم الى لغة معينة او عدة اضافة معلومات ضرورية للبحث، دون مبالغة.

III. مرحلة 03: شروط كتابة البحث

- يبدأ الباحث كتابة بحثه على مسودة، بإتباع خطوات الخطة.
- يقدّم كل مبحث أو فصل للمؤطّر من أجل التصحيح وإدلاء الملاحظات البناءة لفائدة الباحث.
- تخصّص صفحة جديدة للمقدمة، لكل فصل، للخاتمة، ولقائمة المراجع والمصادر.
- تكوين فقرات، كل فقرة تحتوي على فكرة أو فكرتين على الأكثر.
- الرجوع إلى السّطر لبدأ فقرة جديدة.
- الحرص على إستعمال علامات الوقف La ponctuation
- ترقيم الصّفحات.
- الحرص على الهوامش، أي تسجيل مصادر كل المعلومات المدرجة في البحث، ورقة غير مهمّشة، يعتبر نقل حرفي، معاقب عليه[4].

IV. مكمّلات متن البحث

تعتبر مكمّلات البحث العلمي أساسية، رغم أنّها لا تدخل في صلب موضوع المذكرة، إلاّ أنّه لا يمكن الإستغناء عنها، ترد على سبيل التّرتيب بعد الخاتمة.

أ. قائمة المراجع والمصادر	ب. الملاحق	ج. الفهرس
تترتب كالتالي: المراجع والمصادر **باللغة العربية** المراجع والمصادر **باللغة الأجنبية** (إن أعتمد عليها)	– يدرج فيه كل ما يستعصب التوصل إليه. – قد يكون نصوص قانونية، تعليمات، إحصائيات،	يبدأ من المقدمة، كل العناوين، الخاتمة، قائمة المصادر والمراجع، الملاحق، وذكر صفحاتها.

[4] Arrêté n° 933 du 28/07/2016 fixant les règles relatives à la prévention et la lutte contre le plagiat.

كل لائحة تضم العناوين التالية: **النصوص القانونية** (مرتبة حسب التصنيف القانوني، دستور، قوانين، أوامر رئاسية، مراسيم رئاسية، مراسيم تنفيذية، قرارات وزارية،ولائية، ....) + كل صنف يرتب حسب تاريخ صدوره. **المؤلّفات العامة ثم المتخصصة**. المذكرات والأطروحات، ترتيب المؤلفات أبجديا للقب. Les ouvrages généraux et spéciaux **المقالات العلمية** Article scientifiques **الإجتهاد القضائي** La jurisprudence **المو اقع الإلكترونية** Les sites électroniques ملاحظة: نفس التّرتيب يتّبع بالنّسبة للمصادر باللغة الأجنبية.	محاضر، سبر آراء،... – يعنون ويرقم.	

حوالف حليمة

منهجية إعداد الإشكالية والخطة

I. الإشكالية

المقدمة

التفكير في الإشكالية سابق لوضع الخطة، نظرا لأنّ هذه الأخيرة عبارة عن تحليل للإشكالية القانونية، لا يمكن بأيّ حال من الأحوال أن تكون إنعكاس لعنوان المذكّرة، بل يجب أن تكون تتناول الموضوع في إطار محدد، مثلا، داخل الوطن أو خارجه، كما يجب أن تكون الإشكالية ذات صلة بالواقع الاجتماعي، الإقتصادي أو السياسي.

المطلوب من الباحث

تحديد المسائل الجوهرية المتّصلة بموضوع بحثه، حتى يتسنى له إستخراج المسائل الثانوية.

ترتيب الإشكالية، في حال وجود تساؤلات فرعية، ترتيبا منطقيا ومتسلسلا.

صياغة موجزة وواضحة، خالية من التكرار والتعقيدات.

مثلا: موضوع حقوق الطفل

- أسس حقوق الطفل = الوثيقة الأممية
- الجانب الإجتماعي للموضوع =تمر حماية الطفل من خلال حماية الأسرة لكونه أثر من آثار الرابطة الزوجية.
- الجانب الجزائي للموضوع= حماية المجتمع الأسرة بقواعد جزائية تجرم كل الأفعال الماسة بكيان الأسرة ومكوّناتها.

مثلا: موضوع الحقوق الفكرية

- لا يتناولها القانون المدني، الإطار القانوني في الجزائر؟
- هل يحيطها المشرع الجزائري بحماية جزائية؟ وضعها في الجزائر؟

د. حوالف حليمة

- فيما تتمثل الحماية الدولية للحقوق الفكرية؟

II. الخطة

الخطة مشروع فكري، يتناول لمختلف الجوانب المتصلة بالموضوع، من أجل الوصول لنتائج نظرية أو ميدانية (تربص في القضاء، في التأمينات، في شركة عمومية أو خاصة،.....إلخ).

الخطة عبارة عن هيكل / جسم البحث العلمي.

تجمع فيها كل التساؤلات التي إفترضها الباحث.

في كل مبحث أو مطلب، يطرح الطالب تمهيدا جزئيا، تساؤلا جزئيا وأخيرا خاتمة جزئية.

يدرج في الخطة الأفكار الأساسية في المباحث، والأفكار الثانوية في المطالب.

الخطة الأولية Une feuille de route	الخطة النهائية Le plan
– عبارة عن تصوّر عام للموضوع – هي وثيقة سير العمل – تخضع لتعديلات عدّة، بعد إستشارة الأستاذ المؤطّر – تتميز بالوضوح، الإيجاز، التسلسل المنطقي.	– تقسيم ثنائي + متوازن – إحترام المنهجية العلمية التالية في المذكرة: – **الفصل- المبحث- المطلب- الفرع الأول- أولا- أ- 1- وأخيرا مطّة.** – بالنسبة للبحوث العلمية، نبدأها من المبحث وليس الفصل. – تناسب التّقسيم من حيث حجم الصّفحات، حتى لا يؤثّر ذلك على الموضوع. – تناسق وتتابع في الأفكار.

	– على العناوين أن تكون ذات دلالة، إما على علاقة وإما على مقارنة، كما أنّها لا تنتهي بنقطتين، ولا يسطّر تحتها. – لا يمكن التّعبير على عنوان بمصطلح واحد أو بكلمة واحدة. – تجنب التكرار، فهو مرفوض، يثقّل العمل العلمي.[5]

تحليـــــــل النّص القـــــــانـوني

I. المقدمة

- يصنف تحليل النص القانوني ضمن البحوث القصيرة.
- قد يشتمل النّص فقرة أو أكثر، بالتالي قد يتضمّن فكرة أو عدّة أفكار.
- يكون بالضّرورة للنص القانوني **موقع** في إطار التشريع (مثلا: المادة 439 ق.ع. الواردة في الباب الرابع من قانون العقوبات الجزائري والمتضمن الغش في بيع السلع والتدليس في المواد الغذائية والطبية المقابلة للمادة 60 من القانون رقم 06-23 المؤرخ في 2006/12/20 المعدل والمتمم لقانون العقوبات)، ويكون له **ظروف** دفعت المشرع إلى إصداره و**قصد** (الغرض هو حل إشكال قانوني مطروح أو سوف يطرف مستقبلا).

II. المطلوب من الباحث

[5] بوحوش عمّار، الذّنيبات محمد محمود، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، الطبعة الخامسة، 2009.
فاضلي إدريس، الوجيز في المنهجية والبحث العلمي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
مراح علي، منهجية التفكير القانوني نظريا وعمليا، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

- إبراز المصطلحات القانونية+ إستخلاص الأفكار الأساسية من النص القانوني، وفي **حدوده لا أكثر ولا أقل**.
- تحليل الأفكار الأساسية إلى ثانوية في إطار خطة على أسس نظرية، ثم تركيبها للتّوصل إلى نتيجة (إجابة عن الإشكالية القانونية المطروحة).

تفكيك ← تحليل ← تركيب

Décomposition → Analyse → Synthèse

يمكن تحليل النص القانوني بطرق مختلفة، ولكن نقترح على الطالب دائما أبسطها.

التّحليل الشكلي	التّحليل الموضوعي
أ. **موقع النص القانوني** وردت المادة في القانون //، الكتاب //، الفصل///، بعنوان///، ذكر التعديلات / الإلغاءات التشريعية. ب. **البناء المطبعي** تتألف المادة من فقرتين/ أكثر. فصل بينها بفواصل/ نقاط. تبدأ الفقرة 01 من //// الى ///// تبدأ الفقرة 02 من //// إلى /// ج. **البناء اللغوي** وظف المشرع مصطلحات قانونية//// الإشارة إلى ترجمتها اللغوية والقانونية إن كان هنالك فارق/ خطأ/ غموض/ تعارض. د. **البناء المنطقي** فهم وإستنتاج أسلوب المشرع: هل استعمل	أ. **المقدمة** (تحديد الموضوع + تفادي العموميات + تحديد موقف المشرع أي كيفية تناوله للموضوع) ب. **تحديد الإشكال القانوني المتعلق والمحدود بالنص القانوني.** ج. **الخطة (دائما ثنائية+ متوازنة)** **المبحث 01: شرح طبيعة النص** (دستوري ، تشريعي، ....)، إستعمال التحليل الشكلي في كل نقاطه **المبحث 02**: تحليل النص على أسس قانونية د. **الخاتمة (إجابة عن ا إشكالية)**

د. حوالف حليمة

أسلوب إلزامي، شرطي، تكميل، حصري.....	

ملاحظة: يتبع الطالب المراحل بشكل مرتّب على ورقة المسودّة، ليتأكد من أنّه حلّل النص القانوني شكلا وموضوعا، ليباشر في عملية مزج وتركيب (بلورة) المعلومات في الشّكل التّقليدي المتناول طيلة مقياس منهجية البحث العلمي (مقدمة + إشكالية قانونية + خطة + خاتمة).

بحث كامل لمراحل التعليق عن حكم قضائي

المقصود بالتعليق على حكم أو قرار قضائي:

كلّ نزاع يعرض على الجهات القضائية يتعلق بمسألة معينة،إذن كلّ حكم أو قرار يصدر من جهة قضائية يؤدّي إلى تحليل مسألة قانونية .إذن التعليق على حكم أو قرار قضائي هو: مناقشة أو تحليل تطبيقي لمسألة قانونية نظرية" تلقاها الطالب في المحاضرة."

و بالتالي فإن منهجية التعليق على قرار أو حكم قضائي هي دراسة نظرية و تطبيقية في آن واحد لمسألة قانونية معينة، إذ أن القرار أو الحكم القضائي هو عبارة عن بناء منطقي، فجوهر عمل القاضي يتمثل في إجراء قياس منطقي بين مضمون القاعدة القانونية التي تحكم النزاع، وبين العناصر الواقعية لهذا النزاع، وهو ما يفضي إلى نتيجة معينة، هي الحكم الذي يتم صياغته في منطوق الحكم.

باعتبار أن القضاء قد بث فيه، و لكنه مناسبة للتأمل و محاولة لفهم الإتجاه الذي ذهب إليه القضاء، هذا من ناحية أخرى ، و من ناحية أخرى فالمطلوب هو التعليق على قرار لا دراسة قرار بشكل يتجاهل كليا موضوع الدعوى المعروضة، لذلك لا يجوز الغوص في بحث نظري للموضوع الذي تناوله ذلك القرار. فليس المطلوب هو بحث قانوني في موضوع معين، و إنما التعليق على قرار يتناول مسألة قانونية معينة.

و لكي يكون التعليق على قرار سليما، يجب أن يكون الباحث "المعلّق" ملمّا أساسا بالنصوص القانونية التي تحكم النزاع، و أيضا بالفقه قديمه و حديثه الذي تعرّض للمسألة، و كذا بالإجتهاد الذي تناول هذه المسألة و بالمراحل التاريخية التي مرّ بها تطوّره توصّلا إلى الموقف الأخير في الموضوع و من ثمّ بيان انعكاسات ذلك الحلّ من الوجهة القانونية.

إن أول ما يتطلبه التعليق هو قراءة القرار أو الحكم عدة مرات دون تدوين أيّ شيء، و يجب دراسة كلّ كلمة وردت في القرار لأنه من الصعب التعليق على قرار غير مفهوم ، لأن المهمة سوف تكون معالجة

العناصر و الجهات المختلفة للقرار موضوع التعليق في الشكل و الأساس وَوفقا منهجية رسومة مسبقا لحالات التعليق، فلا يترك من القرار ناحية عالجها إلاّ و يقتضي التعرّض لها في التعليق بإعطاء حكم تقييمي للقرار ككلّ،و في كافة النقاط القانونية عالجها.

المرحلة التحضيرية و المرحلة التحريرية.

يتطلب التعليق مرحلتين: المرحلة التحضيرية و المرحلة التحريرية.

المرحلة التحضيرية:

في هذه المرحلة يستخرج الطالب من القرار قائمة، يقصد منها إبراز جوهر عمل القاضي وصولا إلى الحكم أو القرار الذي توصل إليه.و تحتوي هذه القائمة بالترتيب على:

1. 1ذكر طبيعة الحكم وأطرافه وجهة إصداره

فيذكر المعلق طبيعة النص : حكم أو قرار ، ثم رقمه وتاريخ إصداره والجهة المصدرة له ، ثم يذكر أسماء أطراف النزاع وصفاتهم ، مدعي أو مدعى عليه ، الطاعن المطعون ضده .... شخص طبيعي أو معنوي ....الخ

2. الوقائع:

أي كلّ الأحداث التي أدّت إلى نشوء النزاع :تصرف قانوني "بيع"، أقوال "وعد"، أفعال مادية "ضرب".و يشترط:

-ألاّ يستخرج الباحث إلاّ الوقائع التي تهمّ في حلّ النزاع ، فمثلا إذا باع "أ" ل"ب" سيارة ،و قام "أ" بضرب "ب" دون إحداث ضرر، و نشب نزاع بينهما حول تنفيذ العقد، فالقرار يعالج المسؤولية العقدية نتيجة عدم تنفيذ التزام إذن لا داعي لذكر الضرب لأن المسؤولية التقصيرية لم تطرح.

و إن كان يجب عدم تجاهل –عند القراءة المتأنّية- أيّ واقعة لأنه في عمليّة فرز الوقائع، قد يقع المعلّق على واقعة قد تكون جوهرية، و من شأنها أن تؤثر في الحلّ الذي وضعه القاضي إيجابا أو سلبا.

-لابدّ من استخراج الوقائع متسلسلة تسلسلا زمنيّا حسب وقوعها، و مرتبة في شكل نقاط.

-الإبتعاد عن افتراض وقائع لم تذكر في القرار.

3. الإجراءات:

هي مختلف المراحل القضائية التي مرّ بها النزاع عبر درجات التقاضي إلى غاية صدور القرار محلّ التعليق. فإذا كان التعليق يتناول قرارا صادرا عن مجلس قضائي، يجب الإشارة إلى الحكم الصادر عن المحكمة الإبتدائية ، و الذي كان موضوعا للطعن بالإستئناف أمام المجلس القضائي، و إذا كان القرار موضوع التعليق صادرا عن المحكمة العليا، يصبح جوهريا إبراز مراحل عرض النزاع على المحكمة و المجلس القضائي.

لكن و بفرض أن محلّ التعليق هو حكم محكمة ، فقد تكون لبعض المراحل الإجرائية في الدعوى أهميتها في تحديد معنى الحك، مثلا: يجدر بالمعلّق الإشارة إلى الخبرة، إذا تمتّ إحالة الدعوى إلى الخبرة.

4. الإدّعاءات:

و هي مزاعم و طلبات أطراف النزاع التي استندوا عليها للمطالبة بحقوقهم.

يجب أن تكون الإدّعاءات مرتّبة، مع شرح الأسانيد القانونية، أي ذكر النص القانوني الذي اعتمدوا عليه، ولا يجوز الإكتفاء بذكر "سوء تطبيق القانون"، أو "مخالفة القانون."

فالبناء كلّه يعتمد على الإدّعاءات، و ذلك بهدف تكييفها و تحديد الأحكام القانونية التي تطبق عليها، أي أن الأحكام و القرارات لابدّ أن تستند إلى ادّعاءات الخصوم.و الإدّعاءات يمكن التعرف عليها من خلال عبارات "عن الوجه الأوّل"، أو استنباطها من عبارات "حيث يؤخذ على القرار"، "حيث يعاب على القرار"، "حيث ينعى على القرار"

5. المشكل القانوني:

و هو السؤال الذي يتبادر إلى ذهن القاضي عند الفصل في النزاع، لأنّ تضارب الإدّعاءات يثير مشكلا قانونيّا يقوم القاضي بحلّه في أواخر حيثيات القرار، قبل وضعه في منطوق الحكم.إذن المشكل القانوني لا يظهر في القرار و إنّما يستنبط من الإدّعاءات و من الحلّ القانوني الذي توصّل إليه القاضي.

ومن شروط طرح المشكل القانوني:

-لابدّ أن يطرح في شكل سؤال أو عدّة أسئلة، أي سؤال رئيسي و أسئلة فرعية.

-أن يطرح بأسلوب قانوني،

-ألاّ يُستشكل مالا مشكلة فيه: فعلى المعلّق أن يبحث عن المشكل القانوني الذي يوصله إلى حلّ النزاع أمّا المسائل التي لم يتنازع عليها الأطراف، فلا تطرح كمشكل قانونيّ.

- بقدر ما طرح الإشكال بطريقة صحيحة بقدر ما يُوفَّق المعلّق في تحليل المسألة القانونيّة المعروضة من خلال الحكم أو القرار القضائي.

6. الحل القانوني:

يذكر الباحث السند القانوني الذي اعتمده القاضي كحل للنزاع المعروض عليه.

7. منطوق القرار:

يذكره الباحث كما ورد حرفيا في نص القرار

إذن المرحلة التحضيرية هي عبارة عن عمل وصفي من قبل المعلّق و عليه أن يتوخّى في شأنه الدّقة على اعتبار أنّ تحليلاته اللاّحقة، سوف تنبني على ما استخلصه في هذه المرحلة.

المرحلة التحريرية:

تقتضي هذه المرحلة وضع خطّة لدراسة المسألة القانونية و الإجابة على الإشكال القانوني الذي يطرحه القرار ثمّ مناقشتها .و يشترط في هذه الخطّة:

-أن تكون خطّة مصمّمة في شكل مقدّمة، صلب موضوع يحتوي على مباحث و مطالب و خاتمة.

-أن تكون خطة تطبيقيّة، أي تتعلّق بالقضيّة و أطراف النّزاع من خلال العناوين. فعلى المعلّق تجنّب الخطة النظرية، كما عليه تجنب الخطة المكونة من مبحث نظري و مبحث تطبيقي لأن هذه الخطة، ستؤدّي حتما إلى تكرار المعلومات.

-أن تكون خطة دقيقة، فمن الأحسن تجنّب العناوين العامة.

-أن تكون خطة متوازنة و متسلسلة تسلسلا منطقيا بحيث تكون العناوين من حيث مضمونها متتابعة وفقا لتتابع وقائع القضية، فتظهر بذلك بداية القضية في بداية الخطّة، كما تنتهي القضية بنهاية الخطة.

-أن توضع خطة تجيب على المشكل القانوني المطروح، فإذا كان ممكنا يتمّ استخراج اشكاليتين قانونيتين، و تعالج كل واحدة منهما في مبحث، و هي الخطة المثالية في معالجة أغلب المسائل القانونية المطروحة من خلال الأحكام و القرارات القضائيّة.

بعدما يضع المعلّق الخطّة بكّل عناوينها، يبدأ من خلالها في مناقشة المسألة القانونية التي يتعلّق بها الحكم أو القرار القضائي محلّ التعليق ابتداء بالمقدمة مرورا بصلب الموضوع، إلى أن يصل إلى الخاتمة.

المقدمة:

في المقدمة، يبدأ المعلّق بعرض موضوع المسألة القانونية محلّ التعليق في جملة وجيزة، بعدها يلخص قضية الحكم أو القرار فقرة متماسكة، يسرد فيها بإيجاز كلّ من الوقائع و الإجراءات و الإدّعاءات منتهيا بطرح المشكل القانوني بصفة مختصرة تعتبر كمدخل إلى صلب الموضوع . فالإنطلاق من المحكمة مصدرة القرار مثلا له أهميّة قصوى، حيث يمكّن الباحث من المقارنة في التحليل بين قضاة عدّة محاكم لمعرفة الإتجاه الغالب بالنسبة للإجتهاد القضائي. أمّا إذا كان القرار صادرا من المحكمة العليا، فيمكن مقارنته مع غيره من القرارات الصادرة من المحكمة العليا. كما أن ذكر تاريخ صدور القرار له أهمية لمعرفة ما إذا كان قد وقع هناك تحوّل للإجتهادات السابقة، أم وقع تفسير جديد لقاعدة قانونية معينة، أم تمّ اللجوء إلى قاعدة قانونية أخرى ....إلخ

الموضوع:

في صلب الموضوع يقوم المعلق في كلّ نقطة من نقاط الخطّة "عنوان" بمناقشة جزء من المسألة القانونية المطلوب دراستها ، مناقشة نظرية و تطبيقية مع إعطاء رأيه في الحلّ القانوني النزاع. فالدراسة تكون موضوعية و شخصية.

أولا: الدراسة الموضوعية:

نشير في هذه الدراسة إلى:

-موقف هذا الحل بالنسبة للنصوص القانونية، هل استند إلى نصّ قانوني؟ هل هذا النص واضح أم غامض؟ كيف تمّ تفسيره؟ ووفق أيّ اتجاه؟

-موقف الحلّ بالنسبة للفقه، ماهي الآراء الفقهية بالنسبة لهذه المسألة، ما هو الرأي الذي اعتمده القرار –موقف هذا الحّل بالنسبة للإجتهاد، هل يتوافق مع الإجتهاد السابق ،أم يطوّره أم أنه يشكّل نقطة تحوّل بالنسبة له؟

و بالتالي يجب على المعلّق الإستعانة بالمعلومات النظرية المتعلّقة بالمسألة القانونية محلّ التعليق، ثمّ الرجوع في كلّ مرّة إلى حيثيات الحكم أو القرار محلّ التعليق لتطبيق تلك المعلومات على القضية المطروحة.

ثانيا: دراسة شخصية:

من خلال إعطاء حكم تقييمي للحلّ الذي جاء به القرار . و هل يرى المعلق بأن هناك حكم أفضل له نفس محاسن الحلّ المعطى، دون أن تكون له سيئاته.

الخاتمة:

و في الخاتمة يخرج الباحث بنتيجة مفادها أنّ المشكل القانوني الذي يطرحه الحكم أو القرار القضائي محلّ التعليق يتعلّق بمسألة قانونية معينة لها حلّ قانوني معيّن يذكره المعلّق معالجا بذلك الحلّ الذي توصل إليه القضاة إمّا بالإيجاب أي بموافقته مع عرض البديل، و بهذا يختم المعلّق تعليقه على القرار.

د. حوالف حليمة